عنوان البحث: العلاقات العراقية المصرية: الحرب الدبلوماسية والمصالح المشتركة (1980–1987)

الباحث: أ.م.د. محمود أحمد خضر المعماري
مكان العمل: المديرية العامة لتربية نينوى
الإيميل: Al_mimare@yahoo.com

تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025

الملخص:

تتناول هذه الدراسة طبيعة العلاقات العراقية–المصرية خلال الفترة من عام 1980 إلى 1987، وهي مرحلة اتسمت بتحولات إقليمية ودولية كبيرة. فقد شكلت اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980 دافعا للعراق نحو توثيق تحالفاته العربية، وبرزت مصر كشريك محوري رغم العزلة الدبلوماسية التي واجهتها بعد اتفاقيات كامب ديفيد. وتبحث الدراسة في العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي أسهمت في تقارب البلدين.

كما تسلط الضوء على أبرز التحركات الدبلوماسية بين الجانبين، ودورهما المشترك في دعم القضايا الإقليمية، وتبنيهما مواقف موحدة تجاه قضايا عربية محورية، مثل القضية الفلسطينية وأمن الخليج. ولم تغفل الدراسة أيضا نقاط التباين والتحديات التي أثرت أحيانا على مستوى التفاهم بينهما. وتخلص إلى أن العلاقات العراقية–المصرية خلال هذه المرحلة أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات العربية–العربية، ومهدت لبناء تعاون ثنائي قائم على المصالح المشتركة والتحولات الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: العراق، مصر، الحرب الدبلوماسية، كامب ديفيد، ايران.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **Iraqi-Egyptian Relations: War Diplomacy and Common Interests (1980-1987)**

Researcher: **Dr. Mahmood Ahmad Khedher**

Workplace: **General Directorate of Ninevah Education**

Email: **Al_mimare@yahoo.com**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

This study explores the nature of Iraqi Egyptian relations during the period from 1980 to 1987, a time marked by significant regional and international transformations. The outbreak of the Iran-Iraq War in 1980 served as a catalyst for Iraq to seek stronger Arab alliances, with Egypt emerging as a key partner despite its diplomatic isolation following the Camp David Accords. The research examines the political, strategic, and economic factors that contributed to the rapprochement between the two states.

The study analyzes major diplomatic engagements, mutual support in regional issues, and shared positions on key Arab concerns such as the Palestinian cause and Gulf security. It also addresses points of divergence and the challenges that occasionally disrupted their alignment. Ultimately, the research concludes that Iraqi-Egyptian relations during this period played a crucial role in reshaping intra-Arab dynamics and laid the groundwork for future bilateral cooperation rooted in shared regional interests.

Keywords: Iraq, Egypt, diplomatic war, Camp David, Iran.

المقدمة:

مرت العلاقات العراقية المصرية خلال عقد السبعينيات بمراحل متباينة، عكست التحولات السياسية الكبرى التي شهدها النظامان العربيان والإقليميان. بدأت المرحلة مع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970، والذي كانت تربطه علاقة توتر أحيانا وتحالف أحيانا أخرى مع نظام الحكم في العراق، خاصة في ظل تعارض طروحاته القومية مع توجهات الحزب الحاكم في العراق. الا ان وصول الرئيس أنور السادات إلى السلطة، بدأت مرحلة اخرى في السياسة الخارجية المصرية تأخذ منحى أكثر براغماتية، وانفتح السادات على الولايات المتحدة، بينما ظل العراق متمسكا بالنهج القومي المناهض للغرب، ما أدى في البداية إلى نوع من التباعد السياسي بين البلدين. ورغم هذا التباين، فرضت الظروف الإقليمية على البلدين التقارب في بعض المواقف، أبرزها التنسيق العسكري والسياسي أثناء حرب تشرين/أكتوبر 1973، حيث شارك العراق بقواته دعما للجبهة السورية، ونسق بشكل محدود مع مصر. واعتبر ذلك ذروة التفاهم العربي المشترك، ولو مؤقتا غير أن هذا التفاهم لم يستمر، إذ بدأت العلاقات تتوتر مجددا في النصف الثاني من السبعينيات، بسبب عدة عوامل، أبرزها توجه مصر نحو الصلح المنفرد مع إسرائيل، والذي توج بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978. وعلى إثر ذلك، دخلت العلاقات مرحلة القطيعة السياسية، وتم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية عام 1979، وانتقلت الجامعة إلى تونس، وكان العراق من أشد المعارضين للنهج المصري الجديد. ورغم التباين الظاهر في بعض السياسات الإقليمية بين العراق ومصر، إلا أن العلاقات بين البلدين حافظت على حد أدنى من التنسيق والتفاهم السياسي، مدفوعين برغبة مشتركة في الحفاظ على التوازن العربي في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها المنطقة، خصوصا بعد اتفاقية كامب ديفيد.

أولا: مشكلة البحث:

شهدت العلاقات العراقية–المصرية خلال الفترة 1980–1987 تحولات مهمة، تأثرت بالسياقات الإقليمية والدولية، مثل الحرب العراقية الإيرانية، واتفاقيات السلام العربية مع إسرائيل، إلى جانب التباين في سياسات البلدين تجاه القضايا القومية. ورغم التعاون المشترك، خصوصا في المجال العسكري والدبلوماسي، إلا أن العلاقة لم تخل من التوترات الظرفية، وتكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الآتي:

ما طبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العراق ومصر خلال الفترة 1980–1987؟

وما هي العوامل التي أثرت في مدها وجزرها؟

ثانيا: أهداف البحث

توضيح طبيعة العلاقات السياسية بين العراق ومصر في ظل المتغيرات الإقليمية، وتحليل دور الحرب العراقية–الإيرانية في دفع التقارب بين البلدين كذلك الوقوف على أبرز محطات التعاون والاختلاف في مواقف البلدين تجاه القضايا العربية.

ثالثا: أهمية البحث:

– تسلط الدراسة الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات العربية البينية. وتبرز البحث أهمية التحالفات السياسية في ظل الأزمات الإقليمية، وخاصة الحرب العراقية–الإيرانية. وتفيد في فهم ديناميكيات التقارب والتباعد بين دولتين محوريتين في النظام العربي.

واعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يتيح تتبع تطور العلاقات بين العراق ومصر خلال فترة الدراسة، وتحليل الأحداث والوثائق والمواقف الرسمية التي أثرت في طبيعة العلاقة، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي لعرض الوقائع السياسية والدبلوماسية، والمنهج التحليلي لفهم التأثيرات المتبادلة للعوامل الإقليمية والدولية.

التمهيد:

تعود جذور العلاقات العراقية المصرية إلى بدايات تشكل النظام العربي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت القاهرة وبغداد تمثلان ركيزتين أساسيتين في المشهد السياسي العربي. شهدت العلاقات بين البلدين تقاربا وتباعدا بحسب تغير الأنظمة وتباين السياسات، لاسيما في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فقد كانت العلاقات بين مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر والعراق في العهد الملكي متوترة، ثم شهدت تحسنا بعد ثورة 14 تموز 1958 في العراق، لكنها ما لبثت أن تأثرت سلبا نتيجة الخلافات الأيديولوجية بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم. وفي السبعينيات، وجدت بعض فرص التقارب، خاصة في ظل التقارب المصري السوفيتي، لكن قرار مصر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 تسبب في تدهور علاقاتها مع عدد من الدول العربية، ومنها العراق الذي رفض الاتفاقية.

اندلعت الحرب العراقية–الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980، معلنة بداية أطول نزاع عسكري تقليدي في الشرق الأوسط في القرن العشرين. لم تكن الحرب مجرد صراع عسكري بين بلدين جارين، بل تجاوزت أبعادها إلى أن أصبحت مواجهة ذات طابع سياسي واقتصادي وأيديولوجي وحدودي بين نظامين متباينين جذريا في توجهاتهما. ففي الوقت الذي مثل فيه العراق نظاما قوميا علمانيا، جاءت إيران بثورتها الإسلامية لتشكل تحديا أيديولوجيا إقليميا. ولم تكن القوى العالمية بعيدة عن مسار هذه الحرب، بل كان لها دور مباشر في تأجيجها، إما عن طريق الدعم غير المباشر أو بإدامة الصراع لتحقيق مصالحها في المنطقة، وعلى رأسها ضمان أمن إسرائيل، ومنع أي قوة إقليمية من الانفراد بالهيمنة. كما وفرت الحرب غطاء ملائما للتدخل الأميركي في الخليج العربي، بذريعة حماية أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي، لتصبح الولايات المتحدة بعد ذلك قوة عسكرية حاضرة دائمة في هذه المنطقة الحيوية، من حيث كانت توجهات القيادة

العراقية، وبعد سقوط نظام الشاه في إيران[1]، التعامل مع الحكومة الإيرانية الجديدة بنوع من الحذر لما تحمله من أيدلوجية مغايرة للنظام في العراق. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في تخلخل الوضع الداخلي في إيران فرصه للضغط على الكثير من الأنظمة العربية الموالية لها، ولاسيما الرئيس المصري محمد أنور السادات . من أجل التوقيع على معاهدة السلام، وفي الوقت نفسه لإشغال العراق عن ساحة الصراع العربي – الصهيوني والذي أخذت قوته بالنمو بدرجة ملحوظة، ومحذرة إياه من هذا التغيير، حيث توجهات أصحاب الثورة الجدد في إيران من تصدير أفكار الثورة الإسلامية إلى البلاد العربية ولاسيما الأنظمة العربية القومية وخاصة مصر والعراق.

من جانب آخر شهد العراق تطورات سياسية على رأس الهرم في قيادة الحكومة العراقية، فعلى أثر استقالة الرئيس البكر، تم انتخاب صدام حسين رئيسا للجمهورية في17 تموز/ يوليو1979. **(الطناحي، 2005، ص249–250)** ومن البداية ظهرت الخلافات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية أبرزها السيادة على شط العرب واتفاقية 1975 والكثير من رمي التهم بينهما. وعلى أساس ذلك أعلن العراق في 17 أيلول/سبتمبر1980 عن إلغاء اتفاقية الجزائر التي وقعها في عام 1975 بشأن ترسيم الحدود بين البلدين والسيادة على شط العرب، وكان لهذا القرار رد فعل قوي من قبل إيران فشبت الحرب في 22 أيلول/سبتمبر1980. مما كان لها انعكاسات وردود أفعال مختلفة ومتباينة على الصعيد العربي والدولي بصورة عامة ومصر بصورة خاصة **(الطائي، 2005، ص78؛ شبكة الإنترنت للمعلومات بتاريخ 6/6/ http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_97499.htm2010)** .

ولأن العراق تبنى الموقف العربي ضد سياسة الرئيس السادات وعزله تماما عن العالم العربي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 كما أسلفنا، سارع السادات في البداية بشجب ما أسماه الاعتداء العراقي على الأراضي الإيرانية، واتهم العراق أنه البادئ بالحرب واعتبار قرار الحرب خاطئا. ولكن سرعان ما تغير موقف السادات تغيرا كبيرا من حالة الشجب إلى المساندة والتأييد العلني المتحفظ للعراق ضد إيران. ويبدو أنه كانت هناك عدة عوامل أجبرت الرئيس السادات على تغيير موقفه من الحرب، وتوجهه إلى مساندة العراق، يأتي في مقدمتها، الموقف الإيراني المعادي لرئيس مصر إذ وصف آية الله الخميني إسلام الرئيس المصري بقوله: " إن إسلام صدام كإسلام محمد رضا خان، وإسلام ذلك المصري السادات أيضا كإسلام صدام". وزاد من تشنج العلاقة بين قادة الثورة الإسلامية ومصر، استضافة مصر لشاه إيران المخلوع، ومنذ

([1]) نشبت الثورة في إيران عام 1979 وحولت النظام الملكي، تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء ويعد آية الله الخميني مؤسس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية". لمزيد من التفاصيل ينظر: **(الطائي، 2005، ص67؛ www. Wekipeda.com).**

اليوم الأول لقيام الثورة الإسلامية في إيران أخذ زعماء الثورة بالتهجم على الأنظمة الثورية في البلاد العربية، لاسيما العراق ومصر، ومحاولة تحريض شعوبهم ضدهم من خلال تصدير أفكار الثورة إلى العالم العربي، واعتبر زعيم الثورة الإيرانية الإمام الخميني أن النظام العراقي والمصري في شخص صدام حسين وأنور السادات " لا يمتان للإسلام بصلة لا من بعيد ولا من قريب " [2].

وعلى هذا استاء السادات كثيرا من الثورة الإيرانية الجديدة وما يحمل أصحابها من أفكار يحاولون تصديرها إلى العرب. وعلى ضوء ذلك أخذ موقف المساندة للعراق في شكل إمداد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات والذخائر المصرية الصنع في بداية الأمر بعد أن منعها السوفييت عن العراق، [3] والواقع أن هذا الدور المصري المساند للعراق ذاته هو ما وصفه المراقبون بأنه نسف لآخر الجسور الممتدة مع إيران، كما عد هذا الدعم من وجهة النظر الإيرانية "عملا " من أعمال الحرب ضد ثورتهم الإسلامية**(مسعد، 1998، ص 143)**.

ويظهر أن المتغيرات على الساحة السياسية العربية والدولية والمخاطر الإيرانية التي تهدد الأقطار العربية، جعلت السادات يصدر أمرا بالاستجابة إلى أول مطلب عراقي يقدم لمصر لتزويده بالسلاح عن طريق سلطنة عمان عام 1981، وبعد أشهر قليلة أصبحت معظم خطوط الإنتاج العسكري ومصانع الذخيرة المصرية تعمل لخدمة الجيش العراقي على الرغم من أسعارها الباهظة **(هيكل، 1992، ص39)**.

وعلى أثر قصف الطائرات الإسرائيلية المفاعل النووي العراقي في 7 حزيران/ يونيو 1981 وتدمير كافة منشآته بدعوى أن المفاعل يعمل خصيصا ضد (إسرائيل)، سادت في مصر موجة من الغضب والاستنكار الشديدين، إذ صدر بيان من رئاسة الجمهورية المصرية يندد بهذا العمل غير المستند إلى أية شرعية قانونية، والذي يعمل على تعقيد الموقف في المنطقة، وبادر أعضاء في مجلس الشعب المصري بمطالبة الحكومة بقطع العلاقات مع إسرائيل، وانتقد وزير خارجية مصر هذا العمل واعتبره يتناقض مع معاهدة السلام **(سعيد، ص676)**، ومن الجدير بالذكر أن هذا العدوان (الإسرائيلي) جاء بعد مرور ثلاثة أيام على

([2]) ولاستضافة الرئيس السادات لشاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي في القاهرة، سبب السادات أزمة سياسية حادة بين مصر وإيران وتعددت وسائل التعبير عنها من كلا الطرفين بحرب إعلامية كلامية وبرع الرئيس السادات في هذه الحرب خلال خطبه في مجلس الشعب المصري. وبعد حادث اغتيال السادات، قامت الحكومة الإيرانية بتسمية أحد شوارع طهران الرئيسية باسم خالد الاسلامبولي. لمزيد من التفاصيل ينظر: **(مسعد، 1998، ص136. http://www.moheet.com)**.

([3]) حديث السادات إلى جريدة الأهرام: في 25/أيلول/1980. ينظر: **(كلمة السادات بالاحتفال بيوم الصحفي المصري في 1981/3/30، ص 26-28)**.

اجتماع عقد بين السادات ومناحيم بيجين في شرم الشيخ، وكأنما أرادت (إسرائيل) بذلك أن تثبت يدها الطولى وأنها لن تسمح لأحد سواها في المنطقة العربية بامتلاك مفاعلات ذرية تنتج قنابل نووية.

وعلى الرغم من مواقف السادات المؤيدة للعراق في حربه ضد إيران، إلا أنه يمكن القول إن هذا الموقف تميز بالغموض والتناقض والسلبية، التي لا تنسجم مع ثقل مصر في الساحة العربية، بدليل اعترافه في تموز/ يوليو سنة 1981م أن صفقة السلاح التي عقدها مع العراق قد تم إنجازها وانتهت، وأن كل اتصال سياسي بين بغداد والقاهرة قد توقف **(صحيفة مايو المصرية، ع2، 1981/6/29)**، وهذا يعني أن المتغيرات على الساحة الدولية وعظم التهديد الإيراني للمنطقة العربية وحرص السادات على منطقة الخليج العربي لما تشكل من عمق اقتصادي استراتيجي لمصر فضلا عن تعاطف الرأي العام المصري مع الشعب العراقي، كان يشكل ضغطا جماهيريا فرض على السادات مساندة العراق، بالإضافة إلى تخويف أمريكا له من هيمنة إيران على منطقة الخليج، ومن جانب آخر زودت الإدارة الأمريكية إيران بالذخيرة والسلاح سرا.

على كل حال، بعد اغتيال الرئيس السادات في 6 تشرين الأول/اكتوبر 1981 وتولي محمد حسني مبارك [4] رئاسة الجمهورية في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1981. حاولت القيادة المصرية الجديدة الانفتاح على العالم العربي وانتهاج سياسة تعمل على تقارب مصر مع الدول العربية والقضاء على أسباب التمزق العربي من أجل تحقيق الاتفاق على حد أدنى من التوافق العام لوقف التدهور المستمر في الموقف العربي، ودفع جميع الأطراف إلى التجاوب بجدية مع الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة القضية الفلسطينية **(غالي، 1991، ص13-15)**.

لقد ورث الرئيس محمد حسني مبارك نظاما سياسيا اتصف بعدة سمات في المجالين الداخلي والخارجي ففي المجال الداخلي نجد:

1. سياسة الانفتاح الاقتصادي وما رافقها من أزمة تمويلية حادة بالرغم من المعونات التي حصلت عليها مصر من الدول الغربية مع ارتفاع المديونية الخارجية.
2. نظام تعدد حزبي مقيد، في الوقت نفسه الذي وجدت فيها قوى سياسية أخرى أن من حقها تنظيم نفسها سياسيا أو حزبيا دون ملاحقة أو مراقبة أجهزة الدولة الأمنية لها.

([4]) من مواليد مايو عام 1928 وهو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية منذ 14 أكتوبر 1981، حاصل على بكالوريوس في العلوم العسكرية 1949، والتحق بدورة خاصة بكلية القوات الجوية وحصل على البكلاريوس في علوم الطيران في مارس 1950 وفي عام 1964 تلقى دراساته العليا في الاتحاد السوفيتي. للمزيد من التفاصيل ينظر: **http: ar. (Wikipeda.org. wiki)**

3. المواجهة مع التيار الإسلامي الراديكالي، والذي وصلت ذروته في اغتيال الرئيس السادات كما ذكرنا سابقا.

وفيما يخص المجال الخارجي:

1. علاقات منفتحة مع الولايات المتحدة الأمريكية يقابلها عداء ومواجهة مع الاتحاد السوفيتي.
2. سياسة السلام مع إسرائيل.
3. عزلة مصرية في المجال العربي مع التشكيك بعدم قدرة قيام مصر بأي دور قومي في مساندة القضايا العربية مستقبلا **(أبو طالب، (د.ت)، ص 617)**.

ولكن وعلى الرغم من الخطوات العديدة التي اتبعها الرئيس محمد حسني مبارك على الصعيدين الداخلي والعربي، لم يلغ الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني ولم يجمد العلاقات معها انطلاقا من رؤية مفادها أن مصر تتعرض لأخطار كبيرة، ولو أنها ألغت الاتفاقيات فإن الكيان الصهيوني سيشن حربا عليها، إلا أن سياسة الرئيس مبارك تجاه بعض القضايا كان لها صدى نوعا ما على الصعيد العربي، منها رفضه زيارة الكيان الصهيوني، وموقفه من قضية طابا [5] وتجميد التطبيع مع الكيان الصهيوني ثم سحبه السفير المصري بعد الغزو الصهيوني لبيروت عام 1982 **(غالي، مجلة السياسة الدولية، ع 83، 1986، ص9-20؛ نافعة، ص 118)**.

([5]) تعهدت إسرائيل بموجب المادتين (1 و2) من معاهدة السلام المصرية – (الإسرائيلية) لسنة 1979 بسحب كافة قواتها المسلحة من سيناء إلى ما وراء الحدود بين مصر وفلسطين كما ورد في بروتوكول الملحق بالمعاهدة، إلا أن (إسرائيل) لم تنسحب من سيناء دون إثارة مشكلات مع الجانب المصري حيث لوحظ منذ أكتوبر/ تشرين الأول عام 1981 أن خط الحدود الدولية قد انحرف عن موضعه الأصلي في قسمه الجنوبي خاصة عند العلامة/91 التي قامت (إسرائيل) بإزالتها ووضعها في وسط وادي طابا زاعمة أن هذا هو موقعها الحقيقي مما ترتب عليه إضافة عدة كيلومترات على خليج العقبة لتوسيع ميناء إيلات وضمان نفع المنشأة السياسية التي أنشأها الكيان الصهيوني خلال مدة احتلال سيناء ضمن خط حدود فلسطين المحتلة، وأثارت (إسرائيل) هذه المشكلة بعد اغتيال السادات لاختبار القيادة المصرية الجديدة وعرقلة الانسحاب، إذ ترتبت على ذلك موافقة مصر على الانسحاب وحصر منطقة الخلاف إلى ما بعد الانسحاب في 25نيسان/ أبريل1985 وقيام القوات المتعددة الجنسية بأعمال المراقبة في المنطقة المتنازع عليها في طابا إلى أن يتم التوصل باتفاق حول حلها، وفشلت المفاوضات الثنائية بين الطرفين إذ أحيلت إلى هيئة التحكيم الدولية التي تشكلت في أيلول/ سبتمبر1986 ومقرها جنيف واستغرق عمل المحكمة نحو عامين والتي أصدرت قرارها النهائي في إحلال السيادة المصرية على المنطقة. وللمزيد من التفاصيل ينظر: **(الكتاب الأبيض حول قضية طابا، وزارة الخارجية المصرية، 1989؛ رزق، القاهرة 1990)**.

ومن المواقف المصرية الخارجية إزاء القضايا العربية التي حسبت لها، موقفها الإيجابي من العراق، فكانت الحرب العراقية . الإيرانية إحدى الفرص المهمة والكبيرة والسانحة لإعادة مصر علاقاتها الطبيعية مع الأقطار العربية (زهران، 1983، ص 122)

وحاول الرئيس حسني مبارك انتهاج سياسة معتدلة ومتوازنة على الصعيدين العربي والدولي محاولا كسر قيود الدائرة العربية التي فرضتها سياسة السادات وإعادة مصر إلى علاقاتها الطبيعية مع الأقطار العربية، إدراكا منه أن مصر لا يمكن أن تكون مؤثرة وفعالة إلا بعد عودتها الطبيعية إلى الدائرة العربية **(Mubarak's, 1982, P.3)**، لذلك كان هناك بعض الرفض المصري لتصرفات الكيان الصهيوني كما ذكرنا سابقا. كذلك استخدم الدبلوماسية كوسيلة فاعلة لتحقيق هذا الهدف المنشود، ومثال على ذلك استخدام الدبلوماسية المصرية مساعي لإعادة العلاقات والاتصالات مع الأقطار العربية من خلال محاولة لعب دور توفيقي إزاء معظم القضايا القومية المطروحة في الساحة العربية **(غالي، 1991، ص 9-10)**، ناهيك عن قيام الرئيس مبارك بإيقاف الحملات الإعلامية ضد الأقطار العربية مما أدى إلى اختفاء بعض السمات السلبية للعلاقات العربية . المصرية **(أحمد، 1982، ص 122)**.

وبسبب هذا التغيير الذي حصل في سياسة مصر الخارجية تجاه الأقطار العربية، رغم ثبات موقفها من (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، إلا انه كان له صدى إيجابي من الأقطار العربية وبالذات العراق حيث بدأت تظهر بوادر تحسن في العلاقات العراقية المصرية على مستويات مختلفة بينهما.

ولم تكن مصر بعيدة عما يدور في المشرق العربي من تطورات وأحداث لها تأثير مباشر على استقرار المنطقة بصوره عامة والخليج العربي بصورة خاصة. وعلى الرغم من محاولات الرئيس المصري محمد حسني مبارك وتصريحاته بالمطالبة بإنهاء الحرب، إلا أنه من منطلق قومي (عربي) وفي مواجهة إيران ظهرت مساندته للعراق سياسيا وعسكريا حتى يكون العراق في وضع عسكري يتيح له الصمود والتوصل لحل سلمي للنزاع وعدم تمكين إيران من السيطرة على منطقة الخليج. [6]

وفي هذا الخصوص قال الرئيس مبارك إن استمرار تلك الحرب يهدد أمن دول الخليج العربية، ولذلك فهو يساعد العراق لكي يكون في وضع عسكري يمكنه من التوصل إلى حل سلمي للنزاع مع إيران، وقال

([6]) بدا الموقف المصري المساند للعراق واضحا، ففي عام 1982 أكد الرئيس مبارك أن الحرب العراقية – الإيرانية هي حرب " استنزاف "، وفي هذا الصدد قال " لقد قلت إن مفهومي عن الحرب واضح وأتمنى أن تنتهي حرب الاستنزاف هذه، ومن وجهة نظري فإنني أتمنى بكل صراحة أن تنتهي هذه الحرب ". نص الخطاب ينظر: **(ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات، خطب وأحاديث مبارك في الفترة من يناير – يونيو 1982، المؤتمر الصحفي للرئيس حسني مبارك بنادي الصحفيين بواشنطن في 1982/2/5)**.

"... نحن نعتبر أن استمرار النزيف الناشئ من الحرب العراقية . الإيرانية أثرا ضارا بمصالح الشعبين العراقي والإيراني فضلا عن التهديد الذي يشكله لأمن واستقرار الدول العربية الخليجية التي تربطنا بها مصلحة استراتيجية، ولذلك فنحن نحاول دائما أن نعمل على وقف القتال بأسرع ما يمكن، وفي ضوء ذلك فنحن نقدم للعراق الشقيقة الذخيرة والمعدات اللازمة لتمكين العراق أن يكون في وضع عسكري يتيح له أن يتوصل مع إيران إلى حل سلمي للنزاع.." **(جريدة الأخبار المصرية، 1982/5/6)**.

وكان لهذا الموقف المصري ردود أفعال إيجابية من حيث تحسن العلاقات مع الأقطار العربية، والتطور الاقتصادي الذي حصل بين العراق ومصر، وهذا التطور الحاصل كانت له رؤية من قبل القيادة في العراق، إذ أنه تخطي الحواجز والعقبات التي وقعت بها مصر نتيجة التزامات السادات مع الكيان الصهيوني التي نتج منها مشاكل شتى سياسية واقتصادية، ومن أجل أن تعيد مصر دورها العربي فلا بد من إخراجها من هذه الالتزامات سواء على المدى القريب أو البعيد.

بدا الموقف المصري المساند للعراق واضحا مع مطلع العام 1983 إذ أكد الرئيس مبارك على ضرورة إنهاء الحرب العراقية . الإيرانية ووصفها بأنها حرب استنزاف للطرفين، مشيرا إلى أن مصر في حالة استمرار هذه الحرب ستقف إلى جانب العراق ودول الخليج العربي في مواجهة الهجمة الإيرانية **(ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات، نشرة الوثائق يوليو – ديسمبر 1983، خطاب الرئيس مبارك في يوم الاحتفال بذكرى 23 يوليو 1952 في 1983/7/21؛ كلمة الرئيس مبارك أمام أعضاء مجلس النواب الأمريكي في 1983/10/3؛ حديث الرئيس مبارك إلى جريدة السياسة الكويتية في 1983/10/18؛ حديث الرئيس مبارك إلى مجلة التضامن الصادرة باللغة العربية في لندن، القاهرة في 1983/11/4)** ، وفي شهر شباط/ فبراير من العام نفسه أوفد الرئيس مبارك كلا من وزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي وأسامة الباز وكيل وزارة الخارجية في مهمة عاجلة إلى بغداد**(غالي، 1991، ص15)**.

وتعبيرا عن اهتمام القيادة المصرية بالدول العربية ومحاولة كسر حاجز العزلة، أبدت اهتماما بالغا بالقضايا العربية المطروحة على الساحة، ففي أثناء تطورات الأزمة اللبنانية في عام 1983، قام وزير خارجية مصر بزيارة إلى بغداد واجرى لقاء مع بعض المسؤولين العراقيين تباحثا فيه الظروف الراهنة وتطورات الأزمة اللبنانية والتعاون مع الدول العربية في حل قضاياها. **(غالي، 1991، ص15)** كما زار النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر1983 العاصمة المصرية القاهرة والتقى أثناءها المسئولين المصريين **(غالي، 1991، ص16)**.

ومن أجل التواصل مع العراق، واصلت القيادة المصرية موقفها الداعم له في حربه الطاحنة ضد إيران، إذ أعلنت مصر صراحة تأييدها الشامل في حربه ضد إيران ومساندتها له، باعتباره يمثل بوابة الوطن العربي والوقوف ضد أطماع إيران. ويمكن إجمال هذا الدعم بما يأتي:

أولا: بيع السلاح والذخيرة للعراق.

ثانيا: مساندة العراق معنويا وعسكريا من خلال أحاديث متنوعة للمسئولين المصريين **(زهران، 1983، ص 161)**.

ثالثا: الزيارات المتبادلة لوزيري خارجية البلدين ومنها زيارة وزير خارجية العراق طارق عزيز الثانية لمصر في 14 آب/ 1984 بهدف تبادل وجهات النظر والتنسيق في المواقف والسياسات بشأن الحرب العراقية – الإيرانية. وزيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصري لبغداد.

رابعا: تشجيع جهود الوساطة التي بذلتها الدول الإسلامية لإنهاء حالة الحرب.

خامسا: إعلان مصر عن مقترحات تدعو لوقف الحرب بين الدولتين في 8 نيسان/ أبريل 1984 عن طريق رئيس مصر، تتمحور حول وقف إطلاق النار وقيام قوة عسكرية دولية ومراقبين دوليين بالإشراف على ذلك وتحديد مسؤولية بدء الحرب ومسؤولية الاستمرار فيها، وحل النزاع على أساس التحكيم أو الوساطة أو الموافقة على مفاوضات دولية.

سادسا: المشاركة في المؤتمرات الدولية لبحث أثر الحرب العراقية – الإيرانية على السلام والأمن للدولتين، على سبيل المثال: المؤتمر الذي عقد في بغداد في الفترة من 28 إلى 12تموز/ يوليو 1984 **(زهران، 1983، ص 161)** ونتيجة لهذه الفعاليات يمكن القول إن سياسة مصر في مرحلة الرئيس حسني مبارك اتسمت بالوضوح وعدم التناقض وتم فيها تحديد أولويات الاهتمام التي تتحرك إليها سياسة مصر فأكد على الدائرة العربية أولا ثم دائرة عدم الانحياز ثم الدائرة الإسلامية.

أدركت مصر أن الأخطار التي تهدد العراق سوف تنعكس على الأمة العربية جميعها، ومن ثم يجب الوقوف بجانب العراق الشقيق ومساندته، وعلى هذا قال الرئيس مبارك إن من المؤلم وغير الصحيح أن تقف دولة عربية على العراق إزاء الموقف المعادي ونحن بعواطفنا معه لا نتردد عن أي عمل نقوم به لمصلحة العراق **(جريدة السياسة الكويتية، 1983/3/15)**، مقابل ذلك رفضت القيادة المصرية عرضا إيرانيا رسميا غير مباشر بشأن شراء معدات عسكرية بقيمة مليار دولار. وأعلنت أنها تؤيد العراق، وأخذ الإعلام المصري تدريجيا يتكلم بموضوعية ينبه عن الأخطار الإيرانية ضد العراق وبالتالي الأمة العربية **(جريدة الأهرام، 1982/4/21)**، وصعدت القيادة المصرية من موقفها المؤيد للعراق منذ أن أعلنت إيران

عن استمرارها بالعدوان. فأعلن عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري أن العراق دولة عربية أصبحت في موقف صعب وحرج ومن جانبنا أن نعرض عليه مساعدتنا **(صحيفة القبس الكويتية، ع 4575، 1982/4/26)**، وأعلن بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عن استعداد مصر لمساعدة العراق لكونها متمسكة بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، وفي الوقت نفسه حذرت مصر إيران من أن تدخل قواتها إلى أرض العراق، ووصف الرئيس حسني مبارك دخول القوات الإيرانية في الأراضي العراقية ".. أنها سابقة خطيرة تهدد الأمن القومي العربي وأن الغزو الإيراني أدى إلى تعاظم الصراع في منطقة الخليج..." [7].

وأيقنت مصر الأخطار التي تشكلها الأطماع الإيرانية ضد الوطن العربي، لهذا كانت تدعو إلى إنهاء الحرب بين الطرفين واعتقدت أن دورها في هذه الحرب يحكمه اعتباران أساسان، الأول: ضرورة وقف القتال بأسرع وقت ممكن، والآخر: التأكيد على التضامن العربي والعمل على رفد البعد القومي بالعمل الوطني. ومن جانب آخر؛ كانت هناك ردود أفعال إيجابية للعراق تجاه الموقف المصري، فقد عدته القيادة العراقية مسؤولية لدور مصر الكبير خلال الحرب وأكدت أنها درع حصين للأمة العربية تسعى الدول الإمبريالية لعزله عن الصف العربي. وقد تطورت العلاقات العراقية . المصرية خلال إبداء مصر عن موقفها القومي مع العراق، وقام وأعلنت الحكومة العراقية " أن العراق يعمل على تطوير وزيادة الثقة الأخوية المتبادلة بين البلدين وأن تطوير العلاقات والمواقف بالشكل الصحيح هو الذي يخدم مصلحة الأمة العربية " **(الونداوي، 1984، ص33)**.

وعلى أثر انتقاد الساسة الإيرانيين لموقف مصر المساند للعراق، دعت القيادة المصرية الى اتباع الوسائل السلمية في فض النزاع القائم بين البلدين المسلمين: العراق، وإيران. وأشار الرئيس حسني مبارك بالقول: ".. إذا طلبت أية دولة المساعدة من مصر بدون أي وجه حق فإننا لسنا على استعداد لذلك، ولكن إذا التزمنا أن نساعد أحدا فلا بد من الوفاء بذلك، ولكننا نناشد جميع الدول أن تحل مشاكلها، وإنني أعلن هنا أن الحرب ليس من ورائها فائدة، ويجب على هاتين الدولتين أن تنهي حالة الحرب فيما بينهما، وأن تبدى اهتماما لمصلحة كلا الطرفين، إننا لا نرسل الأسلحة أو الجنود إلى العراق.. " **(الونداوي، 1984، ص34)**.

ويبدو أن تصريحات القيادة المصرية ووقوفها لجانب العراق يأتي من موقف بعض الدول العربية المساند لإيران والتي ترتبط مع مصر بعلاقات ودية كسوريا وليبيا. وفي حديث آخر قال الرئيس مبارك إنه يتمنى وضع نهاية لهذه الحرب وأنه يأسف لوقوف بعض الدول العربية ضد العراق. كما أشار الرئيس مبارك إلى أن ".. الحرب دائرة الآن وأتمنى أن تنجح المساعي الحميدة لإيقافها. المؤلم في هذه الحرب أن تقف دول

(7) ينظر: **(نص خطاب الرئيس المصري بالذكرى الثلاثين لثورة يوليو المصرية، تقرير خاص عن أهم أحداث واع، العدد (1) بتاريخ 27تموز/ يوليو1982)**.

عربية في صف الموقف المعادي ضد العراق. وبالطبع نحن نريد انتهاء هذه الحرب لأنها لن تكون في صالح العراق ولا إيران المستفيد الوحيد هو تاجر السلاح والخاسر الوحيد هو الدم العراقي والدم الإيراني أي الدم الإسلامي لكن نحن بعواطفنا مع العراق. وما نستطيع عمله لا نتردد ونحن سعداء أن العراق يكرر دعوته لقبول إحلال السلام الأمر الذي لابد أن تقابله إيران بنوع من الإيجابية لصالح حقن دماء المسلمين، إنها حرب استنزاف لعلها تنتهي."[8].

وفي موضع آخر وبخصوص تهديد الحرب لأمن الخليج قال مبارك " إننا نتابع معكم الأحداث الدائرة في منطقة الخليج باهتمام لأننا ندرك أبعادها الدولية والإقليمية، وانعكاساتها السلبية على الأمن والاستقرار في دول تربطنا بها مصلحة واحدة ومصير مشترك، ومن هنا فنحن نتطلع إلى إنهاء الحرب بين العراق وإيران في أقرب وقت حقنا للدماء الإسلامية والعربية، وحفاظا على الاستقرار والأمان، وقطعا للطريق أمام التدخلات الأجنبية الباغية. وأحب أن أكون واضحا، أن مصر لا تقبل أي مساس بأمن الدول العربية في الخليج وسلامة أراضيها، وتقف بحزم ضد التهديدات والأعمال الرامية إلى الإخلال بحق شعوبها الشقيقة في الحياة الآمنة المستقرة" **(الونداوي، 1984، ص34)**.

ومع استمرار الحرب العراقية الإيرانية، أخذ الموقف المصري يتطور إيجابيا باتجاه تقديم الدعم والإسناد للعراق، وكان هذا التطور ليس لصالح العراق فحسب وإنما لصالح الوطن العربي أجمعه [9]، وقد تكرس موقف مصر إزاء العدوان على العراق من خلال جانبين هما التعاون العسكري والتعاون الاقتصادي فمن جانب التعاون العسكري شعرت مصر أنها لا تبيع خدمتها لكن هذا التعاون نابع من صميم العمل القومي والولاء المطلق، واشتمل التبادل على الأسلحة التكنولوجية كما ذهب عدد من العلماء المصريين للعمل في العراق **(الونداوي، 1984، ص140)**، ومع تزايد التعاون في مجال الأسلحة التكنولوجية والأسلحة التقليدية بين العراق ومصر واستمرار مساندة المشاريع المتطورة عسكريا حدثت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ **(هيكل، 1992، ص 140)**، إذ بدأ العراق ومصر يتعاونان معا في مشروع صنع صاروخ باسم (كوندور) لا سيما أن العراق الذي لديه الموارد المالية اللازمة كان يبدي اهتماما بالغا في صنع هذا السلاح في مقابل أن مصر بخبرتها تستطيع التنظيم الضروري بين الموارد والتكنولوجيا. وحاول الكيان الصهيوني عرقلة هذا المشروع بعد أن أحس به**(هيكل، 1992، ص 141)** إلا أن العراق توسع بصناعة الصواريخ داخليا والذي كان لها رد فعل حاسم خلال الحرب**(هيكل، 1992، ص 142)**.

([8]) **(ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات: خطب وأحاديث مبارك في الفترة من يناير – يونيو 1982، حديث الرئيس حسني مبارك لصحيفة السياسة الكويتية في 1982/3/14)**

([9]) **(صحيفة الثورة البغدادية في عددها الصادر في 1983/7/18)**

ثم تطور مشروع الأسلحة الصاروخية بمعاونة مصر إلى صاروخ (سكود) العراقي الذي أدى دورا بارزا في الحرب مع إيران، وخلال التصعيدات التي حدثت على الساحة العراقية – الإيرانية كان للرئيس المصري دور فعال في توفير الاحتياجات العسكرية للعراق، وهكذا تم الاتفاق بين القطرين على وضع خطط جديدة قائمة على استراتيجيات خاصة بالتعاون العسكري بين البلدين وأن يكون العسكريون من البلدين هم الذين يتولون المباحثات القائمة على هذه الاتفاقيات**(الونداوي، 1984، ص 144)**.

ومنذ وقت مبكر كان العراق يبتاع ذخائر من مصر صنعت لأجل ملائمة الأسلحة السوفيتية التي استخدمتها مصر إلى وقت لم يكن ببعيد، وأن هذه الأسلحة السوفيتية الصنع تم تزويد العراق بها من مصر عبر الأردن **(زهران، مجلة السياسة الدولية، ع 71، تشرين الأول1983، ص 121–122)**، ولم تكتف مصر بتجهيز الذخيرة وإنما بتجهيز العراق بالمعدات، إذ بدأت تبيع كميات كبيرة من سلاحها الروسي وبقدر ما يحتاجه العراق، إذ بلغ حجم مبيعات مصر من الأسلحة للعراق ما يقدر بمليار دولار سنويا **(هيكل، 1992، ص 161–162)**.

أما الجانب الاقتصادي في الحرب فقد كان للقيادة المصرية موقف مهم فيه، إذ كانت مصر أول الدول العربية التي استجابت لمتطلبات العراق خلال الحرب على الرغم من أنه لا يمكن عد مصر دولة كبيرة في القدرات الصناعية والاقتصادية لكي يعتمد العراق عليها في سد احتياجاته، إلا أن مصر هيأت على قدر استطاعتها مستلزمات الحرب إذ تم استيراد الأقمشة القطنية التي تمتاز بها مصر وبعض المواد الغذائية المعلبة التي تستعملها القوات المسلحة كأرزاق جافة في المعركة **(كاظم، ، ص 231)**

وعلى أثر توطيد العلاقات بين الجانبين العراقي والمصري في منتصف الحرب، انتهج الطرفان سياسة ودية قابله للتطور وتكثيف الجهود من أجل الارتقاء إلى مستوى أكبر من التعاون وتبادل الخبرات بين القادة السياسيين للبلدين تمثلت بالآتي:

1. حركة الوفود بين البلدين، ففي 6أذار/ مارس1985 زار رئيس الشركة العربية للتجارة الخارجية المصرية، العراق، وتناولت زياراته عرض علاقات التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين وسبل تطويرها **(جريدة الجمهورية، ع 5150، 7 آذار/مارس 1985)**.

2. كما قام وزير الزراعة العراقي بزيارة مصر في أواخر آذار عام 1985، إذ تم توقيع بروتوكول مشترك يقضي بدعم التعاون بين البلدين في المجالات الزراعية والاتفاق على أن تزود مصر العراق بالكوادر الفنية اللازمة، وتدريب العراقيين في مصر على المكننة الزراعية وصيانة المعدات **(جريدة الثورة، ع 5712، 28 حزيران/يونيو 1985؛ جريدة الجمهورية، ع 5171، 29/آذار/1985)**.

شهد عام 1985 – لاسيما النصف الأول منه – قفزة نوعية في علاقات مصر مع العراق، فمع تصاعد حدة الحرب، شارك عدد من أبناء الجالية المصرية في العراق في الحرب ضد إيران من خلال قواطع الجيش الشعبي التي كانت تحت أسماء رموز من الشعب العربي في مصر مثل قاطع سعد زغلول وأحمد عرابي وجمال عبد الناصر، وبورسعيد وقاطع العروبة **(السلسلة القومية (16) تطوع المصريين في حرب العراق، (د.ت)، ص11؛ الغزالي، 1985، ص 135)**، وتعدى تطوع المصريين في قواطع الجيش الشعبي إلى أبناء مصر داخل القطر المصري، إذ توجه بعضهم للمشاركة في المعارك القومية **(السلسلة القومية (16) تطوع المصريين في الحرب مع العراق، (د.ت)، ص18–19)**؛ كما تبرع البعض منهم بالدم لإنقاذ حياة الجرحى العراقيين وتبرعوا بالمال والذهب ومبايعتهم للقيادة السياسية في العراق **(هيكل، ، ص 192 وما بعدها)**، وتعبيرا عن موقف مصر ودعمها للعراق في حربه ضد إيران، زار الرئيس المصري حسني مبارك بغداد عقب انتصارات العراق في معركة تاج المعارك عام 1985 معبرا عن وقوف مصر إلى جانب العراق ودعم مصر الكامل للعراق الشقيق في حربه ضد إيران**(إبراهيم والنقاش، 1990، ج2، ص 308–309)**.

وأكد الرئيس مبارك للقيادة العراقية، أنه يقف مع العراق في دفاع العراقيين عن أنفسهم، قائلا: " من جانبنا نراقب الموقف بدقة، وقد أجريت اتصالاتي الدولية مع المعنيين بالأمر. لقد وقفنا مع العراق لكي يدافع عن نفسه بما احتاجه من ذخيرة وسلاح عندما وجدنا أن الجانب الآخر تتدفق عليه الأسلحة من كل اتجاه، لكننا لما نساهم مساهمة عسكرية بشرية إلا أن في العراق جالية مصرية كبيرة وقد يكون هناك متطوعون مصريون، ولكن بالتأكيد ليس لدينا مساهمة عسكرية بشرية من الجيش المصري" **(صحيفة السياسة الكويتية، 1982/5/26)**، وفي تصريح له في ألمانيا خلال عام 1985، أكد الرئيس مبارك على ضرورة وضع حد لاستمرار الحرب العراقية – الإيرانية لما تسببه من استنزاف لموارد الطرفين، وكذلك تهديد السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط، مع ضرورة البحث عن حل سلمي لذلك النزاع (ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات، نشرة الوثائق يوليو – ديسمبر 1983، خطب وأحاديث الرئيس مبارك في حفل العشاء الذي أقامه لرئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في 1985/2/5؛ نص خطاب الرئيس مبارك أمام الجمعية العمومية لمعهد الصحافة الدولي بمقر اللجنة المركزية في1985/3/4؛ كلمة الرئيس مبارك في حفل العشاء الذي أقامه لرئيس زائير تكريما له في 1985/3/24؛ حديث الرئيس مبارك لجريدة السياسة الكويتية في 1985/4/5؛ حديث الرئيس مبارك لصحيفة عمان في 1985/4/25؛ حديث الرئيس مبارك لجريدة الوطن العمانية في 1985/4/27)، وعليه يمكن القول إن هناك ثلاثة أسباب وراء هذا التطور في العلاقات بين مصر والعراق منها:

1. تأييد مصر للموقف العراقي في الحرب العراقية – الإيرانية ومساندته عسكريا ودعم موقفه الساعي إلى إيقاف الحرب بصورة كلية وليست جزئية واعتماد أسلوب التسوية السياسة لحل المشكلات الناجمة عن الحرب.
2. وجود تطابق شبه كامل في موقف البلدين تجاه تحليل الوضع في المنطقة العربية والأزمة التي تتعرض لها البلدان العربية، ومن ذلك تطابق موقف البلدين تجاه الدور السلبي الذي يلعبه النظامان السوري والليبي في حرب الخليج ودعمهما لإيران، ومحاولة السيطرة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.
3. تطابق الموقفين العراقي والمصري تجاه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأهمية استقلال القرار الفلسطيني.

وفي خطوة غير متوقعة في العام نفسه، وأثناء زيارة الرئيس مبارك للأردن وتباحثه مع الملك حسين حول نتائج مباحثاته مع بعض قادة الدول الأوربية والرئيس ريجان، قام الزعيمان بزيارة مفاجئة للعاصمة بغداد وعقدوا قمة ثلاثية تركز فيها البحث على تطورات الموقف العسكري في الجبهة العراقية . الإيرانية بعد أحداث التصعيد الحربي الذي تعرضت له القوات العراقية في منطقة خور الحويزة، فضلا عن استعراض شامل لتطورات القضية الفلسطينية والأوضاع العربية(**إبراهيم والنقاش، 1990، ج2، ص 371**)، وقد جاءت هذه الخطوة المفاجئة لتعبر عن مدى تطور العلاقات بين البلدين وتأييد مصر للموقف العراقي، وأنه على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين العراق ومصر، فإن القيادة المصرية لا تجد حرجا في تدعيم علاقاتها مع القيادة العراقية (**إبراهيم والنقاش، 1990، ج2، ص 371**).

وفي عام 1986 التزمت القيادة السياسية على مستوى الخطاب السياسي ممثلة في الرئيس مبارك بضرورة السعي لإنهاء تلك الحرب، وكذلك تأييد موقف العراق فيها حتى توافق إيران على وضع نهاية لها، وكذلك الوقوف إلى جانب دول الخليج العربي في مواجهة التهديد الإيراني (**مجلة المجلة، ع 349، 15-1986/10/21؛ جريدة الأهرام، 1986/12/1**)، في المنطقة، وهو الأمر الذي اعتبرته السياسة المصرية خطيرا، ويلاحظ هنا وجود علاقة قوية بين زيادة المخاطر في منطقة الخليج وبين تصاعد الاتجاه الخليجي إلى تعميق العلاقات مع مصر باعتبارها القوة العربية الوحيدة المؤهلة لوقف تردي الأوضاع في الخليج سواء بدعم العراق عسكريا أو الوقوف بحزم مع الدول الخليجية والحفاظ على كيانها السياسي (**التقرير الاستراتيجي العربي، 1987، ص448**).

مع تصاعد أتون الحرب العراقية – الإيرانية خلال عام 1986 بقي الموقف المصري ثابتا تجاه تأييد العراق ومساندته، وفي الوقت نفسه دعوة الطرفين المتحاربين إلى وقف القتال وبدء مفاوضات شاملة، وقد تبلور الموقف المصري في ذلك المشروع الذي قدمته مصر إلى مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شهر أبريل 1986، وتضمن الدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وتطبيق مبدأ عدم جواز

الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو الغزو المسلح، وانسحاب كافة القوات الإيرانية من الأراضي العراقية إلى ما وراء الحدود الدولية، وبدء مفاوضات بين الجانبين بإشراف هيئة الأمم المتحدة**(التقرير الاستراتيجي العربي، 1987، ص457-458)**.

من جانب آخر أثار موقف مصر المساند للعراق تكهنات حول وجود قوات مصرية تحارب مع الجيش العراقي، وهو ما نفاه العراق، وفي إطار العلاقات العسكرية المصرية – العراقية تجدر الإشارة إلى زيارة وزير الدفاع العراقي – إلى القاهرة في 1986/8/11 حيث تباحث مع المشير عبد الحليم أبو غزالة القائد العام للقوات المسلحة المصرية، والتقى الرئيس مبارك، وقد تناولت المباحثات تطورات حرب الخليج وتوقعاتها، وطلبات العراق من الأسلحة المصرية التي تمت تلبيتها جميعا، كما أسفرت المباحثات عن تشكيل لجنة مشتركة دائمة لاستمرار الاتصالات والمتابعة.

وعلى أثر كشف الحكومة العراقية للاتصالات الأمريكية – الإيرانية وتزويد إيران بالسلاح والمعلومات الاستخبارية، زار القاهرة سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي في 1986/11/17 وبحث مع الرئيس مبارك والمسئولين المصريين تطورات حرب الخليج. وبالإضافة إلى ما سبق من تطورات، وكنتيجة طبيعية لها، تدعم العلاقات الثنائية بين مصر والعراق خلال عام 1986 في جميع المجالات، وخاصة التجارية منها **(التقرير الاستراتيجي العربي، 1987، ص457-458)**.

ومن الجوانب التي كانت تولي مصر اهتمامها بها ومن منطلق الحفاظ على أمن دول الخليج العربية كان موقف القيادة المصرية من الحرب العراقية – الإيرانية على مستوى خطاب القيادة السياسية على ضرورة وضع نهاية لهذه الحرب مع ضرورة الحفاظ على أمن دول الخليج وأن أمن تلك الدول هو جزء من الأمن المصري. وكذلك تأييد العراق في حربه مع إيران **(جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، نشرة الوثائق، يونيو – ديسمبر 1987، خطاب الرئيس مبارك أمام مجلس الشعب بعد أداء اليمين الدستوري لتولي رئاسة الجمهورية للفترة الثانية في 1987/10/12؛ جريدة السياسة الكويتية، 1987/10/27؛ مجلة الوطن العربي، 1987/11/6؛ جريدة الاتحاد (الإمارات العربية)، 1987/12/11)**.

التعاون المتبادل وتطور العلاقات:

إن مساندة مصر للعراق في الحرب على إيران لم يغير من موقف العراق المتشدد بشأن اتفاقية السلام مع إسرائيل... ولكن استمرار الحرب واستمرار دعم مصر للعراق فرض على القيادة العراقية إن تغير من لغة خطاب اليائس بشأن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام 1979، كذلك أكد العراق أن القيود التي

فرضتها كامب ديفيد لا يمكن لمصر أن تتخلص منها بسهولة، ولا يمكن للأقطار العربية أن تمد الجسور باطمئنان في العلاقات مع مصر، وعلى الدول العربية أن تمنح مصر الفرصة الكافية لكي تخرج من عزلتها وتتحرر من الالتزامات التي فرضتها كامب ديفيد، وبهذا الخصوص اكد العراق " نحن في العراق لا نريد أن نبرر لأي حاكم مصري حالة عدم القدرة لمواجهة تصرف "إسرائيل" ضد العرب أو ضد المصريين ولكن لابد أن نفهم الظروف التي تمر بها مصر، فلا يجوز أن ندفعها للمغامرة ولا يجوز في الوقت نفسه أن نعطي لأي حاكم سواء أكان مصريا أم عراقيا أم سوريا مبررات التراجع عن أي موقف عربي ينبغي أن يقفوا لمواجهة عدوان يهدد العرب ... وإن مصر يجب أن لا تبقى خارج القدرة العربية" **(جريدة القبس الكويتية، ع 4299، 3 أيار/ مارس1984، ص 10-11)**. وبالمقابل أدركت مصر تماما أن إخراجها من الصف العربي كان محاولة لعزل حاكم مصر الذي كان على خط كامب ديفيد وأن مقررات قمة بغداد هي موقف ضد كامب ديفيد وليس محاولة عزل مصر كشعب، وبذلك طرحت مسألة دعم خروجها من وضعها الشاذ والعودة إلى وضعها الطبيعي، وكانت تعلم أن العراق هو مفتاح عودتها إلى الصف العربي، كذلك أن العراق ينبثق إيمانه من عقيدته القومية العربية.

لذلك سعى العراق، ومن باب إرجاع مصر إلى الدائرة العربية وأخذ مكانها الطبيعي ومن أجل عدم فتح ثغرة في جدار التضامن العربي، سعى جاهدا ومن خلال علاقاته المتميزة مع الأقطار العربية إلى محاولة إرجاع مصر إلى الجامعة العربية، بذلك تم طرح عودة مصر إلى الصف العربي، كما تم طرح عودة الجامعة العربية إلى القاهرة **(هيكل 1993، ص 295)**.

أولا- التعاون السياسي:

عبرت القيادة السياسية المصرية عن تمسكها بانتمائها إلى الأمة العربية، وأن تعامل مصر مع الأمة العربية إنما ينطلق على الدوام من التزامها القومي تجاهها ومن حتمية ارتباطها بها قدرا ومصيرا، وأن مصر جزء من هذه الأمة حضاريا ووجدانيا. وقد أدركت مصر منذ البداية أن أية تقاطعات أو تعارضات بين الرؤية المصرية وبين الرؤية العربية، لا تعدو أن تكون إلا تقاطعات أو تعارضات تكتيكية ليست استراتيجية، وليست أساسية مؤقتة، كما أن أية خلافات من هذا النوع، لا يمكن أن تتحول إلى هوة استراتيجية تقتلع جذورا امتدت عبرالتاريخ**(غالي، 1991، ص27)**.

وأكدت القيادة المصرية عدم تخليها عن القضايا العربية، فقد خاطب الرئيس مبارك المبعوث الأمريكي السفير رتشارد مورفي في أيار/ مايو 1984 قائلا:" إن أي اعتداء على العراق من قبل إسرائيل هو اعتداء على مصر" وفي الوقت الذي كان فيه المبعوث الأمريكي يغادر القاهرة أصدرت مصر قرارا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السلفادور وكوستاريكا لنقل سفارتهما من تل أبيب الى القدس

إن سياسة مصر استهدفت خلق حالة من الاتزان السياسي من خلال دوائر السياسة الخارجية التي تعد الدائرة العربية من ضمن اهتمامها الأول متطلعة إلى تحقيق أمنها وسلامتها والإسهام الفعال في تحقيق الأمن القومي العربي، ولعل الرئيس مبارك قد عبر عن مدى التمسك المصري بعروبته التي تجري منه مجرى الدم بقوله: "...إن اختلفنا الآن أننا أقرب لبعض من حبل الوريد، فلقد قلت للذين زاروني من الرسميين الإسرائيليين إن مصر تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن هذا لا يعني أنها أغلقت بوابة العالم العربي، قلت لهم لي مع العالم العربي روابطي الأساسية، فمصر في النهاية دولة عربية.... نفترق بعض الوقت لكننا نعود إلى بعض، وعودة مصر إلى العالم العربي أمر طبيعي" اذ عمدت الدبلوماسية المصرية التحرك بنشاط على الساحة العربية ولاسيما العراقية، وإزالة التناقضات وتصفية الخلافات العربية، حيث قام وزير الخارجية المصري بزيارة العراق وجرت عدة اتصالات مع الرئيس صدام حسين حيث أعربت مصر أنها تعرب من ناحيتها دائما عن استعدادها للمساهمة في أي عمل عربي يستهدف لم الشمل والحيلولة دون المزيد من الانقسام**(غالي، 1991، ص28)**.

ومن أجل توطيد الأواصر مع العراق، حاولت مصر أن تقف وبصورة فعلية معه إذ بادرت بالدعوة إلى إنهاء الحرب العراقية . الإيرانية مع الاحتفاظ بكل حقوق العراق الشرعية، كما طلبت من مجلس الأمن الموافقة على الاستعانة بقوات دولية تشرف على الحدود الممتدة بين العراق وإيران. وقد ثمن العراق قومية هذه الجهود المصرية من خلال البيان الرسمي له الصادر في 9تموز/يوليو1984 ووصفها أنها جهود قومية تعطي مردودات سياسية من خلال بحث جهود قائمة على التسوية عن طريق مفاوضات هادفة وممهدة لتأمين الحقوق التي كانت سببا في النزاع بين الطرفين **(مجلة الوطن العربي، ع 506، 17 آب 1984)**.

ثم شهد عام 1985 تطورا كبيرا في العلاقات بين البلدين وفقا لتوجهات مصر والعراق حيث تم في يونيو من العام نفسه توقيع اتفاقية اقتصادية وبرتوكول ثقافي، هذا في الوقت نفسه الذي أعربت فيه القيادة السياسية المصرية عن استمرارها في دعم العراق ومساندته في الحرب ضد إيران **(غالي، 1991، ص70)**. وشهدت الفترة الآنفة الذكر تطورا كبيرا في العلاقات السياسية بين القطرين تم التركيز خلالها على تعميق التعاون بين القطرين والتنسيق المشترك في المجالات المختلفة وتبادل الرأي والتفاهم حول القضايا القومية والدولية، وأثمر الاتصال الدبلوماسي بين البلدين عن تطوير العلاقات بينهما وجعل كل طرف يخدم قضاياه الدبلوماسية سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، فالتعاون السياسي بين القطرين يجعل ميزان الثقل العربي بحالة أفضل.

ومن أجل المحافظة على سلامة العراق ودول المنطقة العربية، ساندت الدبلوماسية المصرية كل الجهود الرامية الى إنهاء هذه الحرب الضروس الدائرة بين العراق وإيران واحتواء آثارها وإعادة الاستقرار إلى منطقة تجتذب كثيرا من الأطماع والشرور. وأبدت مصر وقوفها مع العراق ودول الخليج وهي تدفع عن نفسها مضاعفات هذه الحرب وموجات القلق وعدم الاستقرار التي تولدها وذلك كله من منطلق أساس هو إيمان مصر بحقيقة أن أمن الأمة العربية كل لا يتجزأ، وأن أمن الخليج مرتبط بالأمن الاستراتيجي لمصر، وسلامة دول المنطقة الشقيقة وأمنها عنصر أساس في رسم سياسة مصر على المستوى القومي والإقليمي**(غالي، 1991، ص94)**.

وبالنسبة لموقف السياسة المصرية الفعلي تجاه الحرب العراقية – الإيرانية خلال عام 1986 يمكن توضيحه في النقطتين التاليتين:

1. السياسة الدفاعية المصرية وحرب الخليج.
2. العلاقات المصرية – العراقية.

وسوف نوضح كلا من هاتين النقطتين بشيء من التفصيل:

السياسة الدفاعية المصرية وحرب الخليج 1986-1987:

كان لتصاعد حرب الخليج عام 1986 انعكاساته على تصريحات القيادة العسكرية المصرية، وتصور الدور العسكري المصري خارج مصر، خاصة وأن التهديد الإيراني امتد إلى دول الخليج العربية التي تتميز بقلة عدد سكانها وصعوبة بنائها لقوات مسلحة قوية قادرة على التصدي للخطر الإيراني، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى تقوية علاقاتها مع مصر منذ بداية العام من خلال مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي ثم تبادل الزيارات العسكرية ثم عودة العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول ومصر.

وفي الواقع إن تصريحات المسئولين المصريين وعلى رأسهم وزير الدفاع المصري كانت تحمل معنى الوقوف إلى جانب الدول الخليجية في حالة التهديد الإيراني لها. ومع ذلك التزمت السياسة الدفاعية المصرية خلال ذلك العام في مجال التعاون العسكري مع الدول العربية بأن يقتصر هذا التعاون على مجالات الخبرة العسكرية بتقديم الخبرة العسكرية المصرية للدول العربية التي تحتاج إلى ذلك. وهو أمر لم ينقطع أثناء غياب العلاقات الدبلوماسية، سواء كان ذلك عن طريق تقديم الخبراء أو المستشارين العسكريين المصريين، أو بإتاحة الفرصة للدارسين من الدول العربية للدراسة في المؤسسات التعليمية العسكرية للقوات المسلحة المصرية، أو الإمداد بالسلاح والذخيرة التي تنتجها الصناعة العسكرية المصرية، غير أن مصر التزمت بعدم إرسال قوات للقتال في أي مكان خارج الوطن**(عمر، 2001، ص165-166)**.

ثانيا – التعاون الاقتصادي والثقافي:

ظهر هناك تطور ملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر بعد منتصف الثمانينات، إذ تم في القاهرة التوقيع على اتفاق التعاون الشامل بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي كافة، والعمل من خلال ذلك على توسيع نطاق التعاون المشترك، وتم الاتفاق على توقيع اتفاقيات عدة منها التعاون الثقافي والعلمي، واتفاق التعاون الاقتصادي الهادف إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين القطرين، ولكن الأهم من هذه الاتفاقيات عملية إقامة المشاريع الاقتصادية بينهما إلى المستوى المطلوب **(عمر، 2001، ص165–166)**.

وأشار الرئيس العراقي إلى أهمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين وعلى الأسس التي يجب أن تكون فعالة في قيادة هذه العملية الاقتصادية التي يكون مردودها إيجابيا لصالح الشعبين المصري والعراقي فخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الصحفيين المصريين في بغداد بتاريخ 25 تموز/يوليو 1985 قال " إن العلاقات بين العراق ومصر تقاس بالخطوات العملية والعمل بصورة مشتركة لصالح شعبينا في الازدهار الاقتصادي والثقافي"**(عمر، 2001، ص 178–179)** .

وخلال عام 1986 تم الاتفاق بين الطرفين على تبادل الرسائل الصوتية المصورة التي تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **(جريدة الثورة، 25 تموز 1985؛ عمر، 2001، ص 179)**، وكانت هنالك بروتوكولات بين القطرين منها البروتوكول الثقافي والعلمي والتربوي والفني والذي كان قد وقع عليه في مصر منذ 27 حزيران 1985، وكان ينص على:

1. تنشيط التعاون بين الجامعات والمراكز العلمية بين القطرين لكي يتسنى لهما تطوير التعاون على الصعيد الثقافي والعلمي والتربوي.
2. توقيع اتفاق علمي تكنولوجي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي ووزارة البحث العلمي في جمهورية مصر العربية.
3. تطوير العلاقات على المستوى الإعلامي والفني وإقامة الأسابيع الثقافية بين القطرين وإعطاء معلومات عن الآثار لكلاهما، والإشارة إلى إقامة معارض عدة للكتب والاتفاق على فتح مركز ثقافي لهما **(وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الخارجي، ملف التعاون الثقافي والإعلامي مع مصر، 1986)**.

ثالثا – التعاون العسكري:

بنت مصر علاقات طيبة مع العراق نشأت في وقت تصنيع السلاح وتوريده لدول العالم كافة، واتسعت فيما بعد وخصوصا بهجرة أعداد كبيرة للعمالة إلى العراق، فقد فتح العراق أبوابه مشرعة أمامها ولم يحدد

أي قيد أو شرط على دخول المواطن المصري إلى العراق، حتى أن هذه العمالة قد بلغت مستوى كبيرا وصل في بعض الأوقات إلى (3) ملايين عامل منتشرين في العراق من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه **(الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1986، 1989، ص 109).**

لقد أعطى التنسيق العراقي . المصري المتبادل بينهما سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا وعلميا في مراحله الزمنية المتواصلة مردودات وبصيغ مثمرة نتج عنها أخيرا قيام مجلس التعاون العربي كصيغة قومية، إن العلاقات المتميزة بين البلدين في كل جوانبها لم ترتبط بأطرها السياسية فحسب وإنما بأطرها الحياتية القائمة على التعاون المتبادل والتفاهم المشترك لطبيعة الواقع ومطالبه ودواعي المستقبل ومستلزماته.

فعلى مستوى المساعدات العسكرية، عملت مصر على تلبية معظم طلبات السلاح العراقي في حدود الإمكانات المصرية، ومن ذلك على سبيل المثال الصفقة التي أشارت إليها بعض المصادر حيث حصل العراق بموجبها على سلاح مصري متنوع ضم بطاريات صواريخ من طراز سام 6 التي طورتها المصانع الحربية المصرية وكذلك طائرات التوكانو والجازيل. بالإضافة إلى موافقة مصر على استقبال خمسين طالبا من الكلية الجوية العراقية للتدريب في مصر على قيادة طائرات التوكانو والجازيل، كما استجابت مصر لطلب عراقي بتأجيل سداد بعض المبالغ المستحقة على العراق من صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية التي حصل عليها من مصر، وأشارت بعض المصادر إلى أن العراق حصل منذ اندلاع الحرب وحتى قبل انتهاء الحرب بعامين على معدات وذخائر بلغت قيمتها 3.6 مليارات دوار سدد منها 2 مليار، ووافق الرئيس مبارك على طلب الحكومة العراقية بتأجيل سداد باقي المبالغ **(الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1986، 1989، ص 389).**

كما استمرت مصر في تأكيدها على مساندة العراق في حربه ضد العدوان الإيراني مع التأكيد على عدم الاشتراك المباشر بجانب العراق كما تعددت الزيارات المتبادلة بين المسئولين المصريين والعراقيين خلال 1986.

غير أن العلاقات المصرية – العراقية شهدت بعض الفتور في مطلع الثلث الأخير من العام 1986، حيث انتهزت فرصة إنزال العراق للعلم الإيراني من فوق السفارة الإيرانية في بغداد لتوجه بعض اللوم المستتر للقيادة العراقية وتشير إلى عدم إيجابية القيادة العراقية تجاه المساعدات العسكرية المصرية بقولها "يظل من الأمور التي يصعب فهمها وقبولها أن يبقى العلم الإيراني مرتفعا فوق ساريته في مبنى السفارة الإيرانية في العاصمة العراقية طوال هذه السنوات من الحرب الدامية والدمار المستمر والعدوان الإيراني الصريح على الشعب العراقي الشقيق بينما يغيب العلم المصري عن بغداد تفتقده عيون الملايين من أبناء

الشعب العراقي ومئات الألوف من المواطنين المصريين الذين يعملون في العراق "، واعتبرت جريدة الأهرام المصرية أن استمرار مثل هذا الوضع غير الطبيعي يثير كثيرا من علامات التعجب والاستفهام **(الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1986، 1989، ص391)** ، وقد أشارت بعض المصادر إلى أن سبب هذا الفتور في العلاقات المصرية – العراقية يرجع إلى تأخر وصول شحنة أسلحة نمساوية ضخمة أثناء إعادة شحنها من القاهرة إلى بغداد الأمر الذي أدى إلى إعادة تخطيط للعمليات العسكرية على الجبهة العراقية**(الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1986، 1989، ص 391-392)**.

وقد تم احتواء هذا الفتور الطارئ الذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع في أعقاب أربعة رسائل متبادلة بين القيادة المصرية والعراقية من خلال لقاءاتهما مع رئيسي بعثتي مصالح البلدين في البلد الآخر. ومن ثم عادت التفاعلات الإيجابية المصرية – العراقية إلى سالف عهدها قبيل الأزمة الطارئة.

وبالإضافة إلى ما ذكر سابقا يمكن القول إن الموقف المصري من الحرب العراقية – الإيرانية على وفق الشكل الذي عرضناه كانت له أسبابه منها:

1. الجالية المصرية الموجودة في العراق وتأثيرها الأساسي من ناحية العمالة من جهة وتحسن الاقتصاد المصري من جهة أخرى.
2. العلاقات مع أقطار الخليج العربي، لما لها من مردودات إيجابية كبيرة لمصر على الأصعدة كلها.
3. الإبقاء على خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تخلو من أيد خفية لها في هذه الحرب.

- **مطالبة العراق بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية.**

استمرت الجامعة العربية تعقد اجتماعاتها دوريا في الأقطار العربية الواحدة بعد الأخرى لتعذر اجتماعها في القاهرة، وهذا ما نص عليه في البند التاسع من قرارات مؤتمر القمة العربية التاسع الذي عقد ببغداد للمدة من 2-5 تشرين الثاني 1978 كرد فعل لاتفاقية الصلح بين الحكومة المصرية وإسرائيل، وتم اتخاذ التدابير اللازمة لنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى بصورة مؤقتة وتعليق عضويتها للأسباب آنفة الذكر **(عودة، الملف السري الكامل لمسيرة القمة العربية، 1981، ص 35-38)**.

وبعد التطورات التي حصلت على الساحة الإقليمية، وبالأخص الحرب العراقية – الإيرانية، حدث التقارب العراقي المصري وتشكلت اللجنة العليا للتقارب بين البلدين، وانتهز العراق هذه الفرصة وصولا إلى هدف أسمى وأكبر وهو توسيع دائرة التضامن العربي وحمايته وأريد من التضامن من أن يكون منهجا

مشتركا للطرفين العراقي والمصري، وبعد وضوح موقف مصر أثناء تعاونها مع العراق طيلة مدة الحرب العراقية . الإيرانية، عمل العراق على تذليل الأسباب التي كانت وراء قطع العلاقات مع مصر وإعادتها إلى الصف العربي، فكان موقف مصر واضحا طيلة فترة قيام الحرب ضد إيران، وكان العراق هو المبادر بضرورة إعادة العلاقات العربية . المصرية **(عمر، 2001، ص 180)** وسنحاول معالجة هذه المضامين بنوع من التركيز لنلقي الضوء على مضمون هذا التطور والأبعاد التي شملتها.

ونتيجة لتلك الدعوات أكد العراق إعادة مصر إلى الصف العربي عاجلا أم آجلا ورأى أن هذه العملية مسألة قومية مهمة لما ظهر على مصر من موقف عربي قومي خلال فترة الحرب وعلاقاته الإيجابية مع الأقطار العربية الفاعلة **(عمر، 2001، ص 78)**، وكان للعراق دور مهم وفعال ومؤثر في اتخاذ القرار العربي بإعادة مصر إلى الجامعة العربية بشكل رسمي، ونتيجة فعلية لمبادرات العراق في عودة مصر إلى الصف العربي عبرت مصر عن استعدادها لهذا المنطلق القومي من خلال وجهة نظر الحزب الحاكم الوطني الديمقراطي المصري وبتأكيد (أن القضية لم تعد قضية الخيار بين عودة مصر إلى العرب أو عودة العرب إلى مصر، بل أصبحت القضية أن تكون الأمة العربية قد أظهرت مسؤولية قومية تتحمل أجيالنا تبعتها قبل أن يجرف تيار التمزق كل شيء في طريقه، إن وحدة الهدف والمصير التي تجمع شعوب أمتنا قادرة على تخطي الأحداث المعارضة وتجاوز المواقف السياسية الطارئة التي تطفو على سطح العلاقات العربية) **(الجماس، 1992، ص 290)**، وإزاء ذلك أدى التقارب العراقي المصري إلى عودة العلاقات المصرية . الخليجية **(نافعة، 1988، ص 53 وما بعدها)**.

ومن جانب آخر أكدت الحكومة العراقية أن مصر لا يجوز أن تبقى خارج القدرة العربية ليس على أساس أن العراق يتعرض للعدوان، فسياسة العراق تجاه مصر ليست قائمة على أساس "تنتظر من الجيش المصري أن يأتي ويقاتل مع العراق". ولكن الأساس أبعد من هذا إذ إن هذا الأمر مرتبط بقرار مصر وقدرتها ووضعها الخاص بها ويرتكز في الأساس على أن تتكيف مصر وتندمج مع الأشقاء العرب في خندق واحد لسد الثغرات عن الوطن العربي وعن مصر فيجب أن تكون هناك علاقات بين مصر والعرب، وفي هذا الصدد أكد العراق: "... أنه لا يجوز للعرب أن يقولوا إن الحاكم الفلاني في مصر ارتكب الخطأ الفلاني، لكن الغاية أن يصلح الأمر من يأتي بعده وأنه لا يجوز لمصر أن تتهم العرب بأنهم ارتكبوا خطأ في بغداد وعليهم أن يصلحوا هذا الخطأ فقرارات قمة بغداد ليست خطأ ولكن الخطأ هو أن تستمر مصر بعيدة عن العرب والعرب بعيدين عن مصر" وفي إطار مطالبة العراق بعودة مصر إلى الصف العربي "..... يجب أن يؤخذ بالنظر الاعتبارات النفسية والعملية التي تجعل مصر تشارك في صنع القرار العربي وتتفاعل مع شقيقاتها العربيات في إطار الجامعة العربية وأن يتم التعبير عن العلاقات الدبلوماسية بما لا يحبط الجانب النفسي والعملي متى تمكن العقل البشري والخطوات القومية أن تحدث تقدما استراتيجيا يجعل

الجانب النفسي والعملي في الحسبان عندما يريد أن يعزز أو يقترح الصيغة المفضلة في تحقيق الأهداف العربية " ومن وجهة نظر القاهرة وبغداد يمكن أن نقول إن تجربة منتصف الثمانينيات تعد تجربة ناجحة لما لها من دور في استئناف معطيات البيئة العربية والتوجه إلى الخروج من العزلة والعودة المصرية الفاعلة على الصعيد الإقليمي **(مرهون، 1997، ص 256-257)**.

وعبر الرئيس حسني مبارك عن شكر شعب مصر لمواقف العراق في المطالبة بإعادة دور مصر إلى الجامعة العربية وإلى شقيقاتها الدول العربية، حيث إن عودة مصر عملية ضرورية لكي تستطيع الأمة العربية أن تواجه تحديات التحرير والعمل على رفع الطاقات العربية، وهذا ما يؤكده العراق وما أكده الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي[10] في إطار عودة مصر لممارسة دورها في الجامعة **العربية (جريدة الثورة، 18 أيار/ مايو 1989)**، إن ما أكده العراق هو أن لمصر دورا فعالا بالنسبة لحاضر الأمة العربية ومستقبلها، فهو موضوع لا يقبل النقاش سواء أكان ذلك الأمر على الساحة السياسية أم على محور التماس القتالي الذي تحتاجه الأمة العربية فهو مرهون ومتصل بحركتها التي تعطيها الدور الفاعل وتحولها من قوة كامنة إلى قوة فاعلة ومؤثرة تجعلها تبتعد عن أي اتفاق بينها وبين الدول الإمبريالية التي تريد تدمير وتمزيق الوحدة العربية، ومن هذا البعد القومي عمل العراق ونادى بضرورة إنهاء القطيعة بين مصر والأمة العربية وأخذ هذه المسألة بنظرة استراتيجية مميزة وواضحة، ولم ينظر إلى هذه المسألة باعتبارها هدفا في حد ذاته بل هو طريق لتحقيق هدف قومي يتشكل من كل أجزاء الأمة العربية بما فيها الوزن المصري، لكي تستطيع تعديل موازين القوى وتمنع الدول الإمبريالية، وعلى رأسها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، من التوسع، والعمل بعد ذلك على حشد القوى الفاعلة العربية جنبا إلى جنب وصولا إلى الأهداف الأصيلة والتي تصبو إليها الأمة العربية بكاملها ألا وهو تحرير الأراضي العربية المحتلة كلها **(جريدة الثورة، 19 أيار/ مايو 1989)**.

---

[10] **الشاذلي القليبي:** سياسي تونسي (ولد في 6 سبتمبر، 1925) شغل منصب أمين جامعة الدول العربية العام بين 1979 و1990، عندما كان مقرها تونس بعد اتفاقية كامب ديفيد، استقال خلال الحشد الأمريكي على العراق 1990 - 1991 قبيل حرب الخليج الثانية لاعتراضه على الحرب الأجنبية للعراق. حصل على الإجازة في اللغة والآداب العربية، وتفرغ للتدريس في الجامعة التونسية، إلا أن تفرغه لم يدم أكثرسوى عام واحد، إذ سرعان ما عين مديرا للإذاعة والتلفزة الوطنية. أسس وزارة الثقافة وتولى شؤونها وشؤون وزارة الإعلام من عام 1961- 1979 تخللها توليه منصب مدير ديوان رئيس الجمهورية. شارك في تحرير معظم الصحف والمجلات الوطنية، ونشر العديد من المقالات السياسية والبحوث وألقى الكثير من المحاضرات الأدبية. ومن مؤلفاته "العرب أمام قضية فلسطين" و"من قضايا الدين والعصر". له آراء صريحة ومتحررة في كل المشكلات التي تجابه المجتمع العربي، كالعلاقة بين العروبة والإسلام، وحول قضية المرأة العربية، والنفط، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والحوار العربي الأوروبي الأفريقي. يحمل وسامي الجمهورية والاستقلال وعددا كبيرا من الأوسمة العربية والأجنبية. لتفاصيل أكثر ينظر الموسوعة الحرة. **(www.wikipedia.com)**.

خاتمة:

يمكن القول إن العلاقات العراقية – المصرية خلال الفترة 1980–1987 مرت بمرحلة مهمة من التقارب السياسي والاستراتيجي، جاءت في سياق تحولات إقليمية معقدة أبرزها الحرب العراقية – الإيرانية، وانعكاسات كامب ديفيد على الوضع العربي، ومحاولات إعادة التوازن إلى النظام الإقليمي العربي.

أظهرت الأحداث أن كلا البلدين كانا يدركان أهمية تجاوز الخلافات السابقة، والعمل على تنسيق الجهود في مواجهة التحديات المشتركة، سواء عبر دعم العراق في حربه ضد إيران، أو من خلال الدفع باتجاه إعادة دمج مصر تدريجيا في المحيط العربي.

وقد بينت الدراسة أن هذا التقارب لم يكن مجرد تقارب مصالح آنية، بل جاء نتيجة إدراك عميق من قبل القيادتين لأهمية بناء شراكة سياسية تعزز من استقرار المنطقة، وتواجه التدخلات الخارجية، خاصة مع تصاعد النفوذ الإيراني والأطماع الإسرائيلية.

إن هذه المرحلة من العلاقات تمثل نموذجا لما يمكن أن تحققه الإرادة السياسية عندما تقترن بالمصالح القومية، وهو ما يجعل هذه التجربة جديرة بالدراسة والتحليل، والاستفادة منها في رسم سياسات عربية مستقبلية تقوم على التكامل لا التنازع.

وبذلك، فإن هذا البحث يسلط الضوء على فترة محورية في التاريخ السياسي العربي، تؤكد أن التنسيق العربي – العربي ضرورة لا خيار، خاصة في ظل التحديات المتجددة في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: المصادر الاجنبية:

1. Mubarak's. (1982). New Policy foreign Report. Published by the Economist News paper Limited. 1948. October. 21. London.

ثانيا: المصادر العربية:

1. إبراهيم، عبد العباس والنقاش، محمد حسن. (1990). الدور القومي للشعب المصري في القادسية الثانية. جامعة الزقازيق.
2. أبو طالب، حسن (د.ت). السياسة المصرية في البيئة العربية (1970–1987). سياسة مصر الخارجية في عالم متغير.
3. أحمد. أحمد يوسف (1998). سياسة مصر الخارجية في عالم متغير. مركز الدراسات الاستراتيجية. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
4. أحمد، أحمد (1982). الاستراتيجية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك. مجلة السياسة الدولية. العدد (69) يوليو.
5. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1986. القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. 1987.
6. التقرير الخاص بأهم الأحداث. وكالة الأنباء العراقية. العدد (2). تاريخ 1981/6/29. صحيفة مايو المصرية.
7. ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات. خطب وأحاديث مبارك في الفترة من يناير – يونيو 1982. المؤتمر الصحفي للرئيس حسني مبارك بنادي الصحفيين بواشنطن في 1982/2/5.
8. ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات. خطب وأحاديث مبارك في الفترة من يناير – يونيو 1982.
9. ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات. نشرة الوثائق يوليو – ديسمبر 1983.
10. ج.م.ع. الهيئة العامة للاستعلامات، نشرة الوثائق يوليو – ديسمبر 1983. خطب وأحاديث الرئيس مبارك في حفل العشاء الذي أقامه لرئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في 1985/2/5
11. جريدة الاتحاد الإماراتية العربية. 1987/12/11.
12. جريدة الأخبار المصرية. 1982/5/6.
13. جريدة الأهرام. 1986/12/1.
14. جريدة الأهرام. 1982/4/21.
15. جريدة الأهرام. 25/أيلول/1980.
16. جريدة الثورة. 18 أيار/ مايو 1989.
17. جريدة الثورة. 19 أيار/ مايو 1989.
18. جريدة الثورة. 25 تموز 1985
19. جريدة الثورة. العدد5712. 28 حزيران/يونيو1985
20. جريدة الجمهورية. العدد 5150. 7 آذار/مارس 1985.
21. جريدة الجمهورية. العدد5171. 29/آذار/1985.
22. جريدة السياسة الكويتية. 1983/3/15.

23. جريدة السياسة الكويتية. 1983/10/18.
24. جريدة السياسة الكويتية. 1987/10/27.
25. جريدة السياسة الكويتية. 1985/4/5.
26. جريدة الوطن العمانية. 1985/4/27.
27. الجماس، وليد خالد (1992). الوحدة القومية العربية في برامج الأحزاب السياسية المصرية. أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية.
28. جمهورية مصر العربية. الهيئة العامة للاستعلامات. نشرة الوثائق. يونيو – ديسمبر 1987.
29. الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1986. مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. 1989.
30. خطاب الرئيس المصري بالذكرى الثلاثين لثورة يوليو المصرية، تقرير خاص عن أهم أحداث واع، العدد (1) بتاريخ 27تموز/ يوليو1982.
31. زهران، جمال على (1983). الصراع العراقي – الإيراني والتوازن الإقليمي. مجلة السياسة الدولية. العدد (71) تشرين الأول. 1983.
32. سعيد. عبد المنعم (د.ت). العودة إلى الصف العربي، مصر والوطن العربي (1978–1988). سياسة مصر في عالم متغير.
33. السلسلة القومية (16) تطوع المصريين في قادسية صدام. القاهرة. دار النيل للنشر. (د.ت).
34. صحيفة الثورة البغدادية. 1983/7/18.
35. صحيفة السياسة الكويتية. 1982/3/14.
36. صحيفة القبس الكويتية. العدد (4575). 1982/4/26.
37. صحيفة عمان. 1985/4/25.
38. الطائي، عبد الرزاق خلف (2005). النزاع الإماراتي–الإيراني حول جزر الخليج العربي الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) 1971–2000. رسالة ماجستير. جامعة الموصل. كلية الآداب.
39. الطناحي، محمد محمود (2005). الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي1971–1990م. مطبعة المدني. القاهرة .
40. عمر، سعد هزاع (2001). الوحدة العربية في سياستي مصر والعراق: دراسة مستقبلية مقارنة. رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد القائد المؤسس للدراسات العليا. بغداد.
41. عودة، أحمد عصام (1981). الملف السري الكامل لمسيرة القمة العربية. عمان. مطابع المؤسسة الأردنية.
42. غالي، بطرس (1985). الدبلوماسية المصرية،
43. غالي، بطرس (1991). السياسة الخارجية المصرية 1983–1990. مكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة.
44. الغزالي، عبد المنعم (1985). الطليعة. مقالات وتقارير ودراسات عن العدوان الإيراني. بغداد. مطبعة العمال المركزية.
45. الكتاب الأبيض حول قضية طابا. وزارة الخارجية المصرية. القاهرة. 1989.
46. مجلة التضامن. 1983/11/4.
47. مجلة السياسة الدولية. العدد (83). 1986.

48. مجلة المجلة. العدد 349. 15-1986/10/21.
49. مجلة الوطن العربي. 1987/11/6.
50. مجلة الوطن العربي. العدد (506). 17 آب 1984م.
51. مرهون، عبد الجليل زيد (1997). أمن الخليج بعد الحرب الباردة. ط1. د.ط. بيروت.
52. مسعد، نيفين عبد المنعم (1998). (ندوة) السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر (1979-1988).
53. نافعة، حسن (1988). الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب. مكتبة النهضة العربية المصرية. القاهرة.
54. هيكل، محمد حسنين (1992). (حرب الخليج) أوهام القوة والنصر. دار الأهرام. ط1. القاهرة .
55. هيكل، محمد حسنين (1993). أكتوبر 1973: السلاح والسياسة. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة.
56. وزارة الثقافة والإعلام: دائرة الإعلام الخارجي، ملف التعاون الثقافي والإعلامي مع مصر، 1986.
57. الونداوي، مؤيد إبراهيم كاظم (1984). الحرب العراقية – الإيرانية وأثرها في الأمن القومي العربي والأمن الوطني العراقي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. كلية القانون والسياسة.
58. يونان لبيب رزق. طابا قضية العصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1990.

ثالثا: مواقع الانترنيت:

1. http.Wikipeda.org. wiki.
2. http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_97499.htm
3. http://www.moheet.com

List of sources and references:

First: Foreign Sources

1. Mubarak's. (1982). New Policy Foreign Report. Published by the Economist Newspaper Limited. October 21, 1948. London.

Second: Arabic Sources

1 .Ibrahim, Abdul Abbas & Al-Naqqash, Mohammed Hassan. (1990). The National Role of the Egyptian People in the Second Qadisiyyah. Zagazig University.

2 .Abu Talib, Hassan (n.d.). Egyptian Policy in the Arab Environment (1970–1987). Egyptian Foreign Policy in a Changing World.

3 .Ahmed, Ahmed Youssef. (1998). Egypt's Foreign Policy in a Changing World. Center for Strategic Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

4 .Ahmed, Ahmed. (1982). Strategy and Change in President Mubarak's Foreign Policy. International Politics Journal, Issue (69), July.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

5 .Arab Strategic Report for the Year 1986. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1987.

6 .Special Report on Major Events. Iraqi News Agency. Issue (2), June 29, 1981. May Newspaper, Egypt.

7 .Arab Republic of Egypt, General Information Authority. Speeches and Talks of Mubarak, January–June 1982. Press conference of President Hosni Mubarak at the Press Club, Washington, February 5, 1982.

8 .Arab Republic of Egypt, General Information Authority. Speeches and Talks of Mubarak, January–June 1982.

9 .Arab Republic of Egypt, General Information Authority. Documents Bulletin, July–December 1983.

10 .Arab Republic of Egypt, General Information Authority. Documents Bulletin, July–December 1983. Speeches and talks of President Mubarak at the dinner banquet for the President of the Federal Republic of Germany, February 5, 1985.

11 .Al-Ittihad Newspaper (UAE). 11/12/1987.

12 .Al-Akhbar Newspaper (Egypt). 6/5/1982.

13 .Al-Ahram Newspaper. 1/12/1986.

14 .Al-Ahram Newspaper. 21/4/1982.

15 .Al-Ahram Newspaper. 25/9/1980.

16 .Al-Thawra Newspaper. 18/5/1989.

17 .Al-Thawra Newspaper. 19/5/1989.

18 .Al-Thawra Newspaper. 25/7/1985.

19 .Al-Thawra Newspaper, Issue 5712, 28/6/1985.

20 .Al-Gomhuriya Newspaper, Issue 5150, 7/3/1985.

21 .Al-Gomhuriya Newspaper, Issue 5171, 29/3/1985.

22 .Al-Siyasa Newspaper (Kuwait). 15/3/1983.

23 .Al-Siyasa Newspaper (Kuwait). 18/10/1983.

24 .Al-Siyasa Newspaper (Kuwait). 27/10/1987.

25 .Al-Siyasa Newspaper (Kuwait). 5/4/1985.

26 .Al-Watan Newspaper (Oman). 27/4/1985.

27 .Al-Jamas, Walid Khalid. (1992). Arab National Unity in the Programs of Egyptian Political Parties. PhD Dissertation, University of Baghdad, Faculty of Political Science.

28 .Arab Republic of Egypt, General Information Authority. Documents Bulletin, June–December 1987.

29 .Central Statistical Organization. Annual Statistical Yearbook for 1986. Baghdad, 1989.

30 .Speech of the Egyptian President on the 30th Anniversary of the July Revolution, Special Report on Major Events, Issue (1), 27/7/1982.

31 .Zahran, Gamal Ali. (1983). The Iraqi-Iranian Conflict and Regional Balance. International Politics Journal, Issue (71), October.

32 .Said, Abdul Moneim (n.d.). Return to the Arab Fold: Egypt and the Arab World (1978–1988). Egypt's Policy in a Changing World.

33 .National Series (16): Egyptians Volunteering in Saddam's Qadisiyyah. Cairo: Dar Al-Nil Publishing (n.d.).

34 .Al-Thawra Newspaper (Baghdad). 18/7/1983.

35 .Al-Siyasa Newspaper (Kuwait). 14/3/1982.

36 .Al-Qabas Newspaper (Kuwait), Issue (4575), 26/4/1982.

37 .Oman Newspaper. 25/4/1985.

40 .Al-Taie, Abdul Razzaq Khalaf. (2005). The UAE-Iran Dispute over the Three Gulf Islands (Greater Tunb, Lesser Tunb, and Abu Musa) 1971–2000. Master's Thesis, University of Mosul, Faculty of Arts.

41 .Al-Tanahi, Mohammed Mahmoud. (2005). The United States and the Arabian Gulf 1971–1990. Al-Madani Press, Cairo.

42 .Omar, Saad Haza'a. (2001). Arab Unity in the Policies of Egypt and Iraq: A Comparative Future Study. Master's Thesis, Al-Qa'id Al-Mu'assis Institute for Graduate Studies, Baghdad.

43 .Ouda, Ahmed Essam. (1981). The Complete Secret File of the Arab Summit Process. Amman: Jordanian Institution Press.

44 .Ghali, Boutros. (1985). Egyptian Diplomacy.

45 .Ghali, Boutros. (1991). Egyptian Foreign Policy 1983–1990. Anglo-Egyptian Library, Cairo.

46 .Al-Ghazali, Abdul Moneim. (1985). Al-Tali'a: Articles, Reports and Studies on the Iranian Aggression. Baghdad: Central Workers' Press.

47 .The White Book on the Taba Issue. Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Cairo, 1989.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

48 .Al-Tadamun Magazine. 4/11/1983.

49 .International Politics Journal, Issue (83), 1986.

50 .Al-Majalla Magazine, Issue (349), 15–21/10/1986.

51 .Al-Watan Al-Arabi Magazine. 6/11/1987.

52 .Al-Watan Al-Arabi Magazine, Issue (506), 17/8/1984.

53 .Marhoon, Abdul Jalil Zaid. (1997). Gulf Security after the Cold War. Beirut.

54 .Massad, Nevine Abdel Moneim. (1998). (Symposium) Iranian Foreign Policy Toward Egypt.(1988–1979)

55 .Nafaa, Hassan. (1988). The Political Management of the Transition from a One-Party System to a Multiparty System. Al-Nahda Al-Masriya Library, Cairo.

56 .Heikal, Mohammed Hassanein. (1992). The Gulf War: Illusions of Power and Victory. Al-Ahram Press, Cairo.

57 .Heikal, Mohammed Hassanein. (1993). October 1973: Weapons and Politics. Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo.

58 .Ministry of Culture and Information, Department of External Information. File on Cultural and Media Cooperation with Egypt, 1986.

59 .Al-Wondawi, Mu'ayyad Ibrahim Kazem. (1984). The Iran-Iraq War and Its Impact on Arab National Security and Iraqi National Security. Master's Thesis, University of Baghdad, College of Law and Politics.

60 .Rizk, Yunan Labib. (1990). Taba: The Issue of the Age. Egyptian General Book Authority, Cairo.

Third: Internet Sources

1 .http://wikipedia.org/wiki

2 .http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_97499.htm

3. http://www.moheet.com